

# المصاحف

١٣١٥

• صرف في يوم السبت ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣١٧ الموافق ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٩٩

## ﴿ حجج منكري الكرامات ﴾

أتينا في جزء سابق على ذكر الخلاف بين المسلمين في الكرامات ووعدنا  
بذكر حجج المنكرين والمثبتين والنظر فيها . ونبدأ بذكر حجج المنكرين  
الخمسة التي أوردتها العلامة السبكي مع ردها وسماها شباها . ولا يقتضي  
تسميتها إياها حججا اعترافنا بحقيتها ولا عدمه فان بعض الحجج داخضة

(الحجة الأولى) قالوا ان تجوز الكرامة يفضي الى السفسطة اذ يقتضي  
تجوز انقلاب الجبل ذهباً ابريزاً والبحر دماً عبيطاً وانقلاب أوان تركها  
الانسان في بيته أئمة فضلاء مدققين . قال السبكي والجواب من وجوه الاول  
انا لانسلم بلوغ الكرامة هذا المبلغ كما اقتضاه كلام الامام القشيري الثاني  
نسلم (جدلاً) لكن نمنع اقتضاه سفسطة لانه بعينه وارد عليكم في زمن  
النبوة الثالث ان التجوزات العقلية لا تقدر في العلوم العقلية وجواز تغيرها  
بسبب الكرامة تجوز عقلي فلا يقدر فيها

أقول كلام السبكي كغيره صريح في ان الكلام في جواز الكرامة لا في وقوعها  
ومعلوم ان العقل يجوز مادون الحال وانما الحال العقلي هو اجتماع النقيضين

او ارتفاعها . واكثر الناس يطلقون لفظ المحال العقلي على كل مستبعد غير  
 مألوف وفيما أظهرته الصناعة والمعلوم الطبيعية الكثير من تلك الامور  
 المستبعدة التي كان يجزم الناس باستحالتها لو لم تقع فملا كالتلفراف وغيره .  
 ومن الامور التي تستبعد العقول وقوعها اذا هي تصورتها ما يكون له سبب طبيعي  
 مجهول يوجد بوجوده واهتمام الناس اليه ومنها ما ليس كذلك . وكلا القسمين  
 جائز الوقوع في نظر العقل ولكن ما كل جائز عقلا يقع فعلا . وقوله ان الكرامة  
 لا تبلغ هذا المبلغ هو التحقيق وان كان الجمهور على خلافه وسيأتي بيانه

(الحجة الثانية) قالوا لو جازت الكرامة لاشتبهت بالمعجزة فلا تدل  
 المعجزة على ثبوت النبوة . قال السبكي والجواب منع الاشتباه لقرن المعجزة  
 بدعوى النبوة دون الكرامة فهي انما تقرر بكمال اتباع النبي من الولي وأيضا  
 فالمعجزة يجب على صاحبها الاشهار والكرامة مبناهما على الاخفاء ولا تظهر  
 الا على الندرة والخصوص لا على الكثرة والعموم وأيضا فالمعجزة يجوز ان تقع  
 بجميع خوارق الماديات والكرامة تختص ببعضها كما بيناه من كلام القشيري  
 وهو الصحيح اه

أقول أين هذا مما هو مستفيض بين الناس في هذه الازمنة من ان  
 الكرامات صارت عند الشيوخ من الامور الاعتيادية بحيث ينقلون عن  
 الواحد منهم الالوف منها . أو كما قال الاستاذ مفتي الديار المصرية في رسالة  
 التوحيد فيهم ( يظنون ان الكرامات . وخوارق الماديات . أصبحت من  
 ضروب الصناعات . يتنافس فيها الاولياء . وتتفاخر فيها هم الاصفياء . وهو  
 ما يترأ منه الله ودينه وأوليائه واهل العلم اجمعون ) وسنقف على توضيح هذا  
 (الحجة الثالثة) قالوا لو ظهرت لولي كرامة لجاز الحكم له بتجرد دعواه

انه لا يملك نحو فلس لظهور درجته عند الله المانعة له من الكذب في هذا التزر القابل لكنه باطل بالاجماع المؤيد بنجر البينة على المدعي . قال والجواب ان الكرامة لا توجب عصمة الولي ولا صدقة في كل الامور . ونقل ان الجنيد سئل هل يزي الولي ؟ فقال ( وكان أمر الله قدراً مقدوراً ) - ثم قال السبكي وهب ان الظن حاصل بصدق دعواه الا ان الشارع جعل لثبوت الدعوى طريقاً مخصوصاً وربطاً معروفاً لا يجوز تمديه ولا المدول عنه . ألا ترى ان كثيرا من الظنون لا يجوز الحكم بها لخروجها عن الضوابط الشرعية

( الحجة الرابعة ) قالوا لو جاز ظهور خوارق العادات على ايدي الصالحين لما يمكن ان يستدل على نبوة الانبياء بظهورها على ايديهم لجواز ان تظهر على يد الولي سرا فان من اصول معظم جماعتكم ان الاولياء لا يظهرون الكرامات ولا يدعون بها وانما تظهر سرا وراء ستور ويتخصص بالاطلاع عليها آحاد الناس . ويكون ظهورها سرا مستمرا بحيث يتحقق بحكم المعتاد فاذا ظهر نبي وتحمدي بمعجزة جاز ان تكون مما اعتاده اولياء عصره من الكرامات فلا يتحقق في حقه خرق العادة فكيف السبيل الى تصديقه مع عدم تحقق خرق العوائد في حقه ؛ وأيضا تكرر الكرامة يلحقها بالمعتاد في حق الاولياء وذلك يصدم عن تصحيح النظر في المعجزة اذا ظهر نبي في زمنهم . وقال في الجواب لا نؤمننا وجهان الاول منع توالي الكرامات واستمرارها حتى تصير في حكم العوائد وانما يجوز ظهورها على وجه لا تصير عادة فلا يلزم ما ذكره . والثاني - وهو لمعظم أئمتنا - قالوا انه يجوز توالي الكرامات على وجه الاختفاء بحيث لا يظهر ولا يشيع ولا يعتاد لئلا تخرج الكرامات عن كونها كرامات (١)

(١) تبين من هذين القولين ان بعض ائمتنا يمنع توالي الكرامات وتكرارها ووافقهم من

ثم قالوا الكرامة وان توالت على الولي حتى ألفها واعتمدها فلا يخرج ذلك  
 عن طريق الرشاد ووجه السداد في النظر اذا لاح له المعجزة . ان وافقه  
 التوفيق وان تمداه التوفيق سبب الطريق ولم يكن بولي على التحقيق .  
 والمعجزة تميز عن تكررت عليه الكرامات بالاظهار والاشاعة والتحدي  
 ودعوى النبوة فاذا تميزت الكرامة عن المعجزة لم ينسب باب الطريق الى معرفة النبي .  
 قال العلامة السبكي ومن تمام الكلام في ذلك ان اهل القبلة متفقون  
 على ان الكرامات لا تظهر على ايدي الفسقة الفجرة ٢٥ وانما تظهر على  
 المتسكين بطاعة الله عز وجل وبهذا لاح ان الطريق الى معرفة الانبياء  
 لا ينسب فان الولي بتوفيق الله تعالى ينقاد للنبي اذا ظهرت المعجزة على يديه  
 ويقول معاصر الناس هذا نبي فأطيعوه ويكون أول منقاد له ومؤمن به . قال  
 ثم ما ذكره الخصوم من اشتباه النبي صلى الله عليه وسلم بغيره فقد تبين لك  
 وجه الانفصال عنه وأنا اقول مماذا الله ان تحدى نبي بكرامة تكررت على يد  
 ولي بل لا بد ان يأتي النبي بما لا يوقفه الله على يد الولي وان جاز وقوعه فليس  
 كل ما جاء في قضايا العقول واقعا واما كانت مرتبة النبي أعلا وأرفع من مرتبة  
 الولي كان الولي ممنوعا مما يأتي به النبي على وجه الإعجاز والتحدي أدباً مع النبي اه  
 اقول وللشيخ الأكبر في هذا المعنى كلام في الفتوحات اتفق فيه مع

ائمة الصوفية الشيخ الأكبر قدس سره وبعضهم يجوز تواليا تجوزاً عقلياً وهو مما لا ينبغي  
 فيه الخلاف والكل متفقون على انها تكون خفية بحيث لا تظهر ولا تشيع فالذين يشيعون من  
 الكرامات عن الشيوخ والاولياء ما هو اكثر من المطر وورق الشجر مخالفون لائمة المسلمين  
 وصنيعهم هذا فادح في المعجزات ومخرج للكرامات عن كونها كرامات (٢) بهنا تنسرق ان  
 ما في كتب الاجوري وغيره من المتأخرين ان الخوارق تظهر على ايدي الفساق بل والكفار  
 ولكن لا تسمى كرامات غير صحيح لانه ينفضي الى الطعن في المعجزات ولا دليل عليه أصلاً

السبكي . وظاهر ان الكلام كله في التجوز العقلي ولو كان ذلك واقماً  
 بما اختلف فيه وقد صرح السبكي بما قلنا من انه ليس كل جائز واقماً . ثم ذهب  
 الى ان هذه النظرية ممنوعة بالنسبة لهذه الامة لان نبيها خاتم الانبياء ومعلوم  
 ان الكلام في النظريات يكون عاماً ومطرداً

(الحجة الخامسة) قالوا لو كان للكرامات اصل لكاف اولى الناس بها  
 الصدر الاول وهم صفوة الاسلام . والمفضلون على الخليفة بعد الانبياء عليهم  
 السلام . وقد اجاب السبكي عن هذه الحجة بتردد الكرامات الماثورة عن  
 الصحابة عليهم الرضوان بعد مقدمة اثبت فيها ان الكرامة لا يجوز اظهارها  
 الا لسبب مازم وامر مهم وبين لكل كرامة ذكرها سبباً في اظهارها . وانا  
 نمد لك تلك الكرامات عند ذكر حجج الاثبات عدداً . وتبنيها تأييداً او  
 رداً . واما البحث في اخفاء الكرامة فسنخصه يبحث نذكر فيه كلام السبكي وغيره .

هذا ما اوردده السبكي من حجج منكري الكرامات وهناك حجتان  
 هما اقوى من هذه الحجج كلها وهما مخصوصتان في حال كون الكرامات  
 امورا خارقة لتوازي الكون ومخالفة لسنن الله تعالى في الخلق . ولا يردان  
 على من يقول ان الكرامة هي الامر الخارق للمادة دون السنن الكونية  
 كالكاشفة وشفاء المريض بالرقى ونحوها مما له اسباب نفسية وسنن روحية  
 اختص بها بعض العباد من دون الكافة كما معنا الى هذا في بيان معنى  
 الخوارق والكرامات . ونلحق الحججتين بما مضى في المدد وهما

(الحجة السادسة) ان الله تعالى قد اقام نظام هذا الكون على سنن ثابتة  
 مطردة كما بيناه في المقالة الاولى من هذا البحث وقال تعالى ( ولن تجد لسنة  
 الله تبديلاً . وان تجد لسنة الله تحويلاً ) وهذا نص قطعي لا يمرض الا بقطعي

مثله من مشاهدة ، وهي انما تكون حجة على المشاهد فقط ، أو تواتر صحيح .  
 والمثبتون يدعون هذا التواتر وستعلم ما فيه  
 ( الحجة السابعة ) عقلية وتقريرها ان غاية ما يقال في خوارق العادات  
 انها ممكنة عقلا بالامكان الخاص . والممكن ما يكون وجوده بوجود علته  
 وعدمه لعدمها . فمن قال ان شيئاً يوجد بدون سبب فقد أخرج الممكن عن  
 معناه وكذب المشاهد من نظام الكون فان قيل ان الله الذي جعل لكل  
 شيء سبباً قادر على ان يوجد الكرامة بدون سبب كما يوجد المعجزة التي ثبتت  
 قطما . نقول نعم انه قادر وأوجد المعجزات على غير المعروف في نظام الكون  
 ولكن مثل هذا الامر الذي جاء على خلاف الاصل لا يقاس عليه والسر  
 في المعجزة ظاهر فلا ينافي الحكمة والنظام بحجتها بغير سبب بل ذلك مما  
 اقتضته الحكمة ومن فوائده تقرير ان النبوة لا تنال بالاكتساب . ولا  
 يتوصل الى آيتها بالاسباب فان قيل ان الحكمة في الكرامة في معنى الحكمة  
 في المعجزة نقول كلا فقد كان كلما طال الامد على أمة بعد بعثة رسول فيها  
 يرسل الله تعالى اليها رسولا آخر فلا يحتاج الى كرامة الولي لاذعان النفوس  
 وخضوعها لسلطان الدين . واما خاتم النبيين فان معجزته باقية الى آخر الزمان  
 ومهما منعت الاولياء من الكرامات لا يمنحون مثل القرآن . وكيف يحتاج  
 القرآن وما تواتر من حالة النبي التي كانت من اعظم الخوارق واظهرها الى  
 التعضيد بخارقة يجب سترها ؛ هذا ملخص الحجة وما يقال فيها واذا امكن  
 اثبات الكرامات بدليل قطعي كالتواتر الصحيح . او النص القرآني الصريح .  
 فهناك حجة الاثبات الناهضة . التي تدع كل حجة على الانكار داحضة .  
 والموعود لبيان هذا الجزء التالي ان شاء الله تعالى